

وقال أحمد بن حنبل هذا حديث وإيه كان يزيد يحدث به برهة لا يقول فيه :
ثم لا يعود . فلما لقنه أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها وكذا ضعفه البخاري
ويحيى والدارمي وغير واحد وقال البزار قوله في الحديث ثم لا يعود لا يصح
اهـ . المراد منه بلفظه .

وقال الترمذي في جامعه : قال عبدالله بن المبارك : قد ثبت حديث من يرفع
يديه . وذكر حديث الزهري عن سالم عن أبيه ، ولم يثبت حديث ابن مسعود أن
النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة ، ثم ذكر سنده بذلك إلى ابن المبارك اهـ .

قلت : قد أطال شمس الدين ابن القيم في الجزء الأول من كتابه تهذيب سنن
أبي داود النفس في تضعيف حديث ابن مسعود على طريقة المحدثين بما لا مزيد
عليه ، ثم ختم كلامه بقوله : فلو قدر أن يزيد من الحفاظ الأثبات وقد اختلف
حديثه لوجب تركه ، والرجوع إلى الأحاديث الثابتة التي لم تختلف . مثل حديث
الزهري عن سالم عن أبيه ونحوها ، فمعارضتها بمثل هذا الحديث الواهي
المضطرب المختلف في غاية البطلان اهـ . كلامه بلفظه .

وفي سفر السعادة للقاضي مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس ما نصه :
وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة ، ولكثرة روايته شابه المتواتر . فقد
صح في هذا الباب أربعائة خبر وأثر ، ورواه العشرة المبشرة ولم يزل على هذه
الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غيرها اهـ . المراد منه بلفظه .

وفي الجزء الرابع من شرح النووي لمسلم ما نصه : واختلفت عبارات العلماء في
الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي رضي الله عنه : فعلته إعظماً لله تعالى واتباعاً
لرسول الله ﷺ . وقال غيره : هو استكانة واستسلام وانقياد ، وكان الأسير إذا
غلب مد يديه علامة للاستسلام . وقيل : هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه .
وقيل : إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكلية على الصلاة ومناجاة ربه
سبحانه وتعالى ، كما تضمن ذلك قوله : الله أكبر . فيطابق فعله قوله وقيل إشارة
إلى دخوله في الصلاة وهذا الأخير مختص بالرفع لتكبيرة الإحرام . وقيل غير